استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2021–2025

تتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في الإسهام في تحقيق السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية على الصعيد العالمي بجعل العالم في مأمن أكثر من المخدِّرات والجريمة والفساد والإرهاب، وذلك من خلال العمل من أجل الدول الأعضاء ومعها بغية تعزيز العدالة وسيادة القانون وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

وموازاة مع تغير العالم وظهور تحديات وفرص جديدة، تهدف الاستراتيجية الحالية إلى جعل المكتب في وضع يتيح له الاستفادة من مزاياه الفريدة للمساعدة في تحقيق هذه المهمة. فالولايات الهامة والمتكاملة التي أسندت للمكتب تجعله متميزا عن غيره من الوكالات العاملة في نفس الميدان: وهي العمل كقيِّم على الاتفاقيات الدولية وكأمانة لهيئات تقرير السياسات العالمية؛ وتوفير بحوث وتحليلات قوية للسياسات؛ والجمع بين الخبرة العالمية والحضور الميداني على نطاق واسع من أجل تقديم المساعدة المتخصصة إلى الدول الأعضاء. وسيكفل تكثيف التنسيق والتكامل على نطاق المكتب تعزيز الأعمال المعيارية وأعمال البحث والمساعدة التقنية بعضها البعض، وقدرتها على الاستفادة من بعضها البعض – والعمل من أجل استبانة الاتجاهات والتهديدات الجديدة على نحو سريع، وإعداد التدابير اللازمة للتصدي لها وتبادل هذه المعارف ووضعها موضع التنفيذ من أجل دعم الدول.

وتشمل ولايات المكتب المجالات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والعدالة الجنائية ومكافحة الفساد ومراقبة المخدرات والإرهاب. وهذا يتيح له تقديم حلول شاملة للتحديات المترابطة التي تواجهها الدول الأعضاء. فالمؤسسات القوية التي تتمتع بالنزاهة والمساءلة ستتيح استجابات فعالة وإمكانية الوصول إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فالمؤسسات الفعالة تؤدي أيضاً دورا رئيسيا في تعزيز التصدي على نحو متوازن لمشكلة المخدرات. ويساعد المكتب على ضمان تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة والفساد والإرهاب والمخدرات عبر الحدود الوطنية، مما ييسر علينا تحمل مسؤوليتنا المشتركة عن التصدي لهذه التحديات.

وفي هذا السياق، يقوم المكتب بإطلاق هذه الاستراتيجية الخمسية، التي تشرح كيف سيشحذ المكتب خدماته ويكثفها، والطرائق التي سيتبعها لتحقيق ذلك. وهي تؤكد التزامنا بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن حماية الأطفال وتسخير القوة التحويلية للشباب. كما أنها تؤسس لنهجٍ يتمحور حول الإنسان لتحقيق تحسينات مستدامة في حياة الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

وتشمل العوامل الرئيسية للنجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجية التوسع في استخدام الشراكات مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة. كما أن التواصل الفعال سيكون أمراً بالغ الأهمية، سواء على الصعيد الداخلي من أجل تحسين الاستفادة المتبادلة فيما بين المجالات المواضيعية أو على الصعيد الخارجي من أجل إبراز أثر عملنا.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية وتفعيلها، سيستعرض المكتب ويكيِّف هياكله الداخلية ونظمه وعملياته حتى نتمكن من استخدام كافة إمكانات موظفينا لتلبية الاحتياجات السريعة التطور للدول الأعضاء في المكتب. وسنعمل على استخدام الابتكار، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، وإنشاء ثقافة منظمة عمادها الثقة والاحترام والمساءلة.

عالم اليوم

في عام 2020، وفي غضون بضع أشهر، غيرت **جائحة كوفيد-19** وجه العالم بطرائق شتى. فقد تعرض النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات لإرهاق لم تشهده منذ عدة أجيال. وفقد الملايين من الناس سبل عيشهم، ويتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 5 في المائة في عام 2020. كما انخفض نصيب الفرد من الدخل في معظم الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، مما ينذر بالإلقاء بنحو 90 مليون شخص بين براثن الفقر المدقع هذه السنة.[1] ومن المتوقع حدوث تراجع حاد في التنمية البشرية بعد عقود من التقدم،[2] وسوف يتطلب الأمر عدة سنوات قبل التعافي من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد.

وقد أنشأت هذه الجائحة أرضية خصبة لازدهار الجريمة. كما أن الانكماش الاقتصادي وما يرتبط به من إغلاقات يزيد من تفاقم أوجه الضعف التي تعاني منها أكثر الفئات حرمانا. وتعمد الجماعات الإجرامية المنظمة إلى التدخل حيثما يتعذر على الدول تقديم الدعم لمن هم أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب، وتستخدم ذلك لتوسيع رقعة انتشارها. فقد أظهر المجرمون السيبرانيون براعة في الاستفادة من قلق ومخاوف ضحاياهم، مستغلين كون عدد كبير من الناس يعملون عن بعد، وغالباً ما يستخدمون نظما أمنية عفا عليها الزمن. وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى جعل النساء والأطفال أكثر عرضة لسوء المعاملة وللاستغلال في الفضاء السيبراني. كما خلق الطلب المفاجئ على المنتجات الطبية ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 فجوة في العرض سرعان ما ملأها المجرمون بمنتجات مزورة أضرَّت بالصحة العامة، مما أثر بشكل خاص على المسنين والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.[3] وهناك خطر يتمثل في أن تقوم الجماعات الإجرامية بسرقة أو تحويل مبالغ كبيرة من الأموال العمومية التي تُقدَّم من خلال حُزم الحوافز الاقتصادية لفئات مستهدفة مختلفة من أجل اختراق الاقتصاد المشروع أو أن لا تصل هذه الأموال ببساطة إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب.[4] وقد زادت التدابير المتعلقة بإلزامية المكوث في المنزل من احتمال وقوع العنف المنزلي. وسارعت أسواق المخدرات غير المشروعة إلى التكيف، مما عرَّض متعاطي المخدرات لمخاطر جديدة.[5] وعلاوة على ذلك، فبسبب انعدام إمكانية الحصول على الوقاية من المخدرات وعلاج تعاطيها، أصبح من الأرجح أن ينخرط السكان المهمشون بالفعل في أنماط أكثر ضررا من تعاطي المخدرات وأن يعانوا من الاضطرابات المرتبطة به.

وقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم مشاكل **الهشاشة والجريمة والإرهاب والكشف عن أوجه عدم المساواة**. والشباب المحرومون من الاحتياجات الأساسية معرضون على نحو خاص للتهميش. وهذا يمكن أن يجعل الجريمة تبدو اقتراحا جذابا، مما يخلق حلقة مفرغة من الضعف.

---

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 2020).

(2) Committee for the Coordination of Statistical Activities, *How COVID-19 is Changing the World: A Statistical Perspective*, vol. II (2020).

(3) UNODC and UNODC Research, "COVID-19-related trafficking of medical products as a threat to public health", Research Brief (Vienna, 2020).

(4) UNODC and UNODC Research, "The impact of COVID-19 on organized crime", Research Brief (Vienna, 2020).

(5) UNODC and UNODC Research, "COVID-19 and the drug supply chain: from production and trafficking to use", Research Brief (Vienna, 2020).

فالنشاط الإجرامي يقتل عددا أكبر بكثير من الناس مقارنة بالنزاعات والإرهاب مجتمعين. وقد أسفرت الجريمة المنظمة وحدها عن نفس عدد القتلى تقريبا مقارنة بجميع النزاعات المسلحة في كافة أنحاء العالم.[6]

والجريمة تؤثر على جميع قطاعات المجتمع، ولكنها أشد وطأة على الفئات الضعيفة من السكان. ويمثل الشباب، ولا سيما الصبيان، معظم ضحايا الجريمة المنظمة. وفي حين أن معظم ضحايا جرائم القتل هم من الرجال، فإن النساء لا يزلن يشكلن غالبية الضحايا في جرائم القتل التي يرتكبها الشريك.[7]

وتشكل النساء والأطفال 60 في المائة من ضحايا الاتجار بالأشخاص، ويأتي معظمهم من خلفيات اجتماعية واقتصادية فقيرة. ويعمد مهربو المهاجرين إلى استغلال يأس الأشخاص الفارين من النزاعات، وتأثير تغير المناخ، وانعدام الفرص الاقتصادية.

و**نظم العدالة الجنائية** في جميع أنحاء العالم تتحمل بالفعل عبئا يفوق طاقتها، مما يؤدي إلى تأخير في الفصل في القضايا، ومن ثمَّ الإفلات من العقاب وإضعاف سيادة القانون. ومرة أخرى، فإن الفئات الأضعف هي التي تتأثر أكثر من غيرها بنظم العدالة الجنائية التي تنعدم فيها المساواة ويتعذر الوصول إليها وتعمل على نحو سيء. فقد أصبحت السجون المكتظة، التي يستقبل بعضها العديد من المحتجزين قبل المحاكمة، مكانا لسوء المعاملة الشديد والاستغلال والاضطرابات الصحية. ومن شأن محدودية إمكانيات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي أن تؤدي إلى ارتفاع مستويات معاودة الإجرام. وفي حين أن عدد النساء في السجون قد تزايد على نحو متناسب خلال السنوات الأخيرة، فإن السجون لا تزال مصمَّمة إلى حد كبير لاستقبال المحتجزين من الذكور، ولا تلبي احتياجات النساء في كثير من الحالات.

وتعيق **الجريمة المنظمة** الرخاء والاستقرار عن طريق تقويض سيادة القانون، وتشويه التنمية الاقتصادية، وانتهاك حقوق الإنسان. وكثيرا ما تنطوي الجريمة عبر الوطنية على الفساد، حيث تحوِّل المسؤولين بجميع مستوياتهم إلى عناصر تعمل على نحو لا يخدم مصلحة المجتمع. **فالفساد** يتسبب في شعور الناس بالإحباط في أنحاء كثيرة من العالم، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. فهو يضعف المؤسسات، ويحد من إمكانية الاستفادة من الخدمات العمومية، ويحول مسار الموارد، مما يجعل التدخلات الحكومية أقل فعالية ويهدد مصداقية الدولة. وعلاوة على إضعاف سيادة القانون، فهو يثبط الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص الذي يعد ضروريا لتحقيق التعافي والنمو الاقتصاديين. فالاقتصادات غير المشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بأنواع مختلفة من الأسواق غير المشروعة تشوه التنمية الاقتصادية وتخلق منافسة غير عادلة وتزيد من حدة عدم المساواة. ويمثل تسلل الجريمة المنظمة إلى نسيج الاقتصاد المشروع خطرا آخر يهدد التنمية الاقتصادية، شأنه شأن الخطر المتنامي المتمثل في الجريمة السيبرانية.

كما أن الجريمة تدمر التنوع البيولوجي **للكوكب**. فقطع الأشجار والتعدين والاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض وصيد الأسماك بصورة غير مشروعة كلها جرائم تدمر الموارد وتسبب أضرارا قد يستلزم إصلاحها قرونا بأكملها. وفي العديد من البلدان النامية، تشكل هذه الموارد المصدر الرئيسي لسبل العيش المحلية. وهكذا، تتسبب الجرائم التي تضر بالبيئة في انقراض أنواع بأكملها.

---

(6) وفقاً للدراسة العالمية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول جرائم القتل لعام 2019، والتي نشرت تحت عنوان "UNODC Global Study on Homicide 2019"، تجاوز عدد ضحايا جرائم القتل البالغ 000 464 شخص إلى حد بعيد عدد ضحايا النزاعات المسلحة البالغ 000 89 قتيل وعدد ضحايا العنف الإرهابي في عام 2017 البالغ 000 26 قتيل.

(7) في عام 2017، كان 81 في المائة من مجموع ضحايا جرائم القتل من الرجال و82 في المائة من ضحايا الشريك من النساء (UNODC, Global Study on Homicide 2019).

وتستمر الجريمة المنظمة والفساد في تقويض الاستقرار **والسلام والأمن**، مما يؤدي إلى تنامي العنف وزعزعة الاستقرار وإضعاف الدول. وقد شكلت سوق المخدرات والأسلحة وغيرها من الأسواق غير المشروعة عقبات كبيرة أمام جهود بناء السلام وإصلاحات قطاع الأمن في بعض أنحاء العالم. وفي جهات أخرى، أدى الاتجار بالمخدرات إلى تفاقم العنف الذي تمارسه العصابات الإجرامية. وعلاوة على ذلك، لا تزال سوق المخدرات غير المشروعة تعمل في الخفاء، بوسائل منها الشبكة الخفية، وهي تستغل الفساد فضلا عن ضعف سيادة القانون.[8]

وتواصل **الجماعات الإرهابية** نشر معلومات مضللة تدعي فشل الحوكمة، بينما تهدد أمن عامة السكان. ويسهم التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتزايد أوجه عدم المساواة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان، في تهيئة الظروف التي تستغل في الترويج للتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. وغالبا ما تعتمد الجماعات الإرهابية في تمويلها وعملياتها على أنشطة إجرامية منظمة، مثل الأسلحة المهربة[9] والمخدرات وغسل الأموال. وتستخدم الجماعات الإرهابية طرائق وتكنولوجيات جديدة، مع تنويع أساليبها في التمويل والاتصال والعمليات، بما يشمل استخدام العملات الإلكترونية والطائرات بدون طيار ومنصات المراسلة الآمنة.

وتشكل المستويات غير المسبوقة التي بلغتها زراعة **المخدرات** وإنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع تهديدا خطيرا لسلامة وصحة ورفاه الأفراد والمجتمعات. ويتزايد نطاق تعاطي المخدرات، لا سيما في البلدان النامية، مدفوعاً بعوامل متعددة مثل التحضر، والتغيرات الديمغرافية، بما في ذلك "تزايد أعداد الشباب"، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. كما أصبح خفض عرض المخدرات أكثر صعوبة، لأن أسواق المخدرات غير المشروعة أصبحت أكثر تعقدا. وقد أضيفت إلى قائمة المواد المخدرة النباتية مئات المخدرات الاصطناعية، التي لا يخضع كثير منها للمراقبة الدولية، مما يطرح تحديات جديدة أمام نظم الصحة العامة. كما سجل ارتفاع سريع في الاستخدام غير الطبي للعقاقير الصيدلانية والعواقب الصحية السلبية التي تنجم عن ذلك. وما زال تعاطي المخدرات يضر بصحة **الناس** ورفاههم. وفي حين أُحرز بعض التقدم في توفير تدخلات قائمة على الأدلة لمنع تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات المرتبطة به ومنع الأضرار المتصلة به، فإن الفئات الضعيفة لا تزال معرضة للخطر. وعموما، فإن أفقر البلدان، وأفقر الفئات في جميع البلدان، تميل إلى تحمل عبء غير متناسب من حيث الأثر السلبي لتعاطي المخدرات. ويتعرض الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات للتمييز ويواجهون عقبات إضافية في الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الحصول على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات العلاج والرعاية المرتبطة به. فمشكلة المخدرات العالمية ككل تزداد حدة ومن المتوقع أن تتفاقم بسبب جائحة كوفيد-19.

فهذه الجائحة تظهر بصورة جلية أن التحدي الذي نواجهه يكتسي طابعا عالميا. وما ينجم عنها من أزمات صحية وإنسانية واقتصادية يهدد على نحو خطير توافق الآراء المتعدد الأطراف الذي يتجسد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فضعف أحدهما هو بمثابة فرصة للآخر: فالضغط على الحوكمة وتقديم الخدمات يشجعان الاقتصادات غير المشروعة، مما يعوق التعافي الذي يحتاجه العالم.

(8) *تقرير المخدرات العالمي 2017* (منشورات الأمم المتحدة، 2017) *وتقرير المخدِّرات العالمي 2020* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(9) UNODC, *Global Study on Firearms Trafficking 2020* (United Nations publication, 2020).

نهج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يؤدي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دوراً رئيسياً في تعزيز العمل المتعدد الأطراف في مجال مكافحة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب.

ومن أجل دعم الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات والتحديات التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، نعتمد على رؤيتنا وخبرتنا العالميتين، وعلى وجود ميداني واسع النطاق يوفر المعرفة الإقليمية والوطنية، وعلى بحوث وتحليلات عالية الجودة. ويستند هذا النهج المتكامل إلى استخدام القدرات الحالية المتوافرة لدى المكتب ويتناول مجالات تركيز رئيسية، لا سيما:

- مهارات ومعارف **موظفي** المكتب، بمن فيهم أولئك الموجودون في فيينا وفي أكثر من 83 بلدا، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير وتحفيز الابتكار وتعظيم القدرات.
- المساعدة على بناء **مؤسسات وطنية قوية** وشبكات إقليمية تدعم سيادة القانون، وتحارب الإفلات من العقاب، وتوفر العدالة لشعوبها.
- دعم وضع **أطر تشريعية وسياساتية** تستجيب للاحتياجات وتتسم بالتنسيق وتصمَّم وفقاً لسياقات محددة.
- تعزيز الانخراط المعتمد على مشاركة تخصصات متعددة من أجل تطوير **مجتمعات محلية قادرة على الصمود.**
- الشراكة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير.

وبما أن المجرمين والإرهابيين يستغلون الحدود لتفادي الكشف عنهم، ونقل منتجاتهم غير المشروعة، وإخفاء أموالهم، فلا يمكن لأي بلد أن يكافح الجريمة أو المخدرات أو الفساد أو الإرهاب بمفرده. ومن بين مواطن القوة الفريدة التي يتمتع بها المكتب أنه **يحشد جهود البلدان** بهدف نقل المعارف والمهارات والمعلومات، بوسائل تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فهذه القدرة على التعبئة وتوحيد الجهود تساعد في التصدي للتحديات المشتركة وإيجاد حلول فعالة على المستويات التنفيذي والقانوني والسياسي. وتشمل نقاط قوة المكتب الأساسية ما يلي:

- دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تأمين **الحدود والموانئ والمطارات والفضاءات البحرية** على نحو فعال. وسنحقق ذلك من خلال مساعدة الدول على إنشاء مكاتب اتصال على الحدود، وضمان مراقبة الحاويات والبضائع في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمطارات، وتعزيز كشف الجريمة والإرهاب في المطارات، والتصدي على نحو شامل للجرائم التي تقع في المناطق البحرية الوطنية وفي أعالي البحار.
- تيسير تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون بين أجهزة الشرطة من خلال دعم **شبكات إنفاذ القانون** على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبناء قدرات الممارسين على القيام بعمليات مشتركة أو متوازية، وتوفير الأدوات اللازمة لتفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية بنجاح.
- تعزيز فعالية التعاون الدولي، بما في ذلك **تسليم المجرمين، وتبادل المساعدة القانونية، واسترداد الموجودات،** باستخدام الإمكانات الكاملة التي توفرها الاتفاقيات الدولية عن طريق دعم إقامة الشبكات وبناء القدرات واستحداث أدوات عملية ومستودعات للمعارف.
- إنشاء منابر للشراكات **بين أصحاب المصلحة المتعددين** (بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية ذات الصلة) بهدف توفير دعم إضافي لجهود الدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية.

وسنكثف تنفيذ **النهج الشاملة لعدة قطاعات** إزاء المسائل ذات الأهمية الحاسمة في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالجرائم التي تضر بالبيئة، يستخدم المكتب بالفعل خبرته في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وفي تعزيز سبل العيش المستدامة. كما سندعم المجتمعات المحلية في معالجة المشاكل التي تظهر موازاة مع ارتفاع مستويات التحضر، من مشاكل السلامة إلى انعدام الشفافية في استخدام الأموال العمومية. وسنعاود النظر في برامجنا العالمية والإقليمية والوطنية بغية توفير حُزم **دعم شاملة تلبي أولويات الدول الأعضاء**. وتحقيقا لهذه الغاية، سنضع رؤى استراتيجية إقليمية مصممة لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتحديات التي تواجهها.

ومن شأن زيادة **التنسيق وتعزيز طابعه المنهجي في كافة المجالات المواضيعية** إتاحة الاستفادة على نحو أفضل من نقاط قوتنا واستبانة الاتجاهات والتهديدات الجديدة، وتطوير الاستجابات المبتكرة والقائمة على الأدلة التي تلزم لمواجهتها، وتبادل تلك المعارف لدعم الدول.

وسنعمل على وضع استراتيجية للابتكار من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية وكفاءة للدول الأعضاء من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. فعلى سبيل المثال، سنواصل تطوير حلول هجينة للاجتماعات تشمل المشاركة عن بعد وبالحضور الشخصي، مما سيسهل إجراء مداولات أكثر شمولا. ومن خلال الرقمنة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في أساليب العمل، سنستحدث طرائق جديدة أو محسنة لتقديم خدماتنا إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة.

وسيعتمد المكتب نهجاً يرمي إلى **تحقيق الاتساق بين السياسات** في تنفيذ ولاياته، يشمل مواءمة التدخلات مع الأولويات والاحتياجات الوطنية للدول الأعضاء، بوسائل منها '1' تعزيز أوجه التآزر وتعظيم الفوائد في جميع مجالات السياسات ذات الصلة؛ '2' مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن بين أهداف السياسة المحلية والالتزامات المتفق عليها دولياً، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الأهداف ذات الصلة؛ '3' معالجة الأثر العابر للحدود والطويل الأجل للسياسات، لا سيما بين فئات السكان الذين يوجدون في حالات الضعف.

وسيتمحور عملنا حول خمسة **مجالات مواضيعية رئيسية**، تدمج العمل السياساتي والبرنامجي على السواء.

المجال المواضيعي الأول: التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها

الوثائق المعيارية الرئيسية:

- الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات لسنة 1961 وسنة 1971 وسنة 1988.[10]
- الإعلان الوزاري الذي اعتمدته لجنة المخدِّرات في دورتها الثانية والستين، في عام 2019، والذي دعا إلى التعجيل بتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية لعام 2016، والبيان الوزاري المشترك لعام 2014،[11] والإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009.[12]

في السنوات الخمس القادمة، سنقوم بما يلي:

(10) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، والاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

(11) البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام 2014، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

(12) الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

- بحث الروابط بين مشكلة المخدرات ومختلف جوانب التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان.
- تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات السياساتية الدولية المتعلقة بالمخدِّرات.
- تعزيز إمكانية الحصول على علاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات، وإعادة التأهيل، والتعافي وإعادة الإدماج في المجتمع، فضلا عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والتهاب الكبد وعلاجهما ورعاية المصابين بهما.
- معالجة الاعتبارات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والنوع الجنساني، ولا سيما فيما بين الفئات السكانية الضعيفة.
- التركيز على فهم الروابط الموجودة بين مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الجريمة السيبرانية والفساد والاتجار غير المشروع والتدفقات المالية والإرهاب.
- توسيع دور مختبر المكتب وقدرته على دعم استجابات الدول الأعضاء البرنامجية والسياساتية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتوفير الخدمات الصحية ذات الصلة.
- تعزيز القدرات الوطنية على إنفاذ القوانين من أجل معالجة المشاكل التي تسببها المخدرات بطريقة مستدامة.

وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في التنفيذ العملي للالتزامات السياساتية الدولية المتعلقة بالمخدِّرات وعملية المتابعة التي تقودها لجنة المخدرات، مع مراعاة الاستعراض المرحلي الذي سيجرى في عام 2024. وسيعمل المكتب، في إطار شراكاته مع كيانات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية والإقليمية ذات الصلة من أجل تشجيع تبني موقف متسق، على تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات فضلا عن رصد وتحليل مشكلة المخدرات العالمية. وسيمكن هذا من تيسير وضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة ومحترمة لحقوق الإنسان ومراعية للاعتبارات الجنسانية. وسنرفع، على وجه الخصوص، وتيرة تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمؤثرات الأفيونية في المناطق التي يُتجر فيها بهذه المؤثرات ويجري تعاطيها فيها على نطاق واسع.

وسيزيد المكتب من تغطية ونوعية العلاج الوقائي والرعاية وإعادة التأهيل عن طريق تعزيز الخدمات القائمة على الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية[13] التي وضعتها منظمة الصحة العالمية والمكتب وأفضل الممارسات، مع الاستفادة من موظف اتصال في جنيف. وسنزيد من التركيز على الفئات الضعيفة من السكان (بمن فيهم الأطفال والشباب والنساء والأشخاص المحتكون بنظام العدالة الجنائية والحالات الإنسانية).

وسيكون عدم الحصول على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة موضع تركيز متجدد على مستوى إجراءات المكتب. وسيركز المكتب، بالشراكة مع أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية، على بناء الدراية الفنية لدى الحكومات ومهنيي الرعاية الصحية امتثالا لمعاهدات مراقبة المخدرات.

وسوف يعزز المكتب القدرات التقنية والقدرات المتعلقة بالاستدلال الجنائي لدى الدول الأعضاء من خلال وضع ونشر أفضل الممارسات، وتوفير المعايير المرجعية وأدوات التعرف على المخدرات، ودعم ضمان الجودة والتدريب. وستركز نظم الإنذار

(13) UNODC and WHO, International Standards on Drug Use Prevention (2nd updated edition) (2018)، و UNODC and WHO, *International Standards for the Treatment of Drug Use Disorders: Revised Edition Incorporating Results of Field-Testing* (2020).

المبكر على التعرف على المواد الناشئة التي يساء استعمالها ووضعها ضمن أولويات الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، بما يشمل اتخاذ تدابير في مجالي الصحة وإنفاذ القانون على السواء من أجل التصدي لها.

وسيدعم المكتب، الذي يشارك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، الدول الأعضاء في توسيع نطاق العلاج الوقائي من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ورعاية المصابين به، مع التركيز على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ونزلاء السجون وسائر البيئات المغلقة. وسنسهم في القضاء على وباء الأيدز بحلول عام 2030،[14] من خلال توفير الخبرة التقنية وأفضل الممارسات وتمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

وسيواصل المكتب، في سياقات عديدة منها الشراكة مع القطاع الخاص، توفير الخبرة اللازمة لتنمية سبل العيش المستدامة والبديلة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على زراعة المحاصيل الموجهة لسوق المخدرات غير المشروعة، مما سيمكِّن تلك المجتمعات من تشكيل تعاونيات قوية يمكنها الانتقال نحو الاقتصاد المشروع.

وسيستفيد المكتب من ولاياته المتكاملة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك منع الجريمة والعدالة الجنائية، لمساعدة البلدان على وضع وتنفيذ تدابير في مجال إنفاذ القوانين للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها وبيعها.

المجال المواضيعي الثاني: منع الجريمة المنظمة ومكافحتها

الوثائق المعيارية الرئيسية هي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة (بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وبروتوكول تهريب المهاجرين، وبروتوكول الأسلحة النارية).
- الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدِّرات لسنة 1961 وسنة 1971 وسنة 1988.

في السنوات الخمس القادمة، سنقوم بما يلي:

- تيسير نقل الخبرة في تنفيذ ولايات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة وسائر الهيئات الإدارية.
- تكثيف الجهود لفهم وتبادل المعارف ذات الصلة بمنع الجريمة المنظمة والتصدي لها، مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتهريب الأسلحة النارية، والاتجار بالممتلكات الثقافية، والأشكال الجديدة والناشئة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الجريمة التي تضر بالبيئة.
- بناء قدرات الدول الأعضاء على القيام بعمليات مشتركة ومتوازية من أجل استبانة الجماعات الإجرامية المنظمة وتفكيكها.
- التركيز على تقديم المساعدة داخل البلدان من أجل التصدي للجريمة السيبرانية وصلاتها بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة والفساد وتمويل الإرهاب والتدفقات المالية غير المشروعة.
- مساعدة البلدان على تقديم العون لضحايا الجريمة المنظمة وحماية الشهود.
- دعم البلدان في تطوير تشريعاتها ونظمها الخاصة بالعدالة الجنائية من أجل الحد من الإفلات من العقاب.

(14) انظر قرار الجمعية العامة 266/70.

وسنواصل دعم البلدان في بناء إطار قانوني متين لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتدريب موظفي إنفاذ القانون وموظفي العدالة على تحسين التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها قضائيا والتعاون عبر الحدود، بما في ذلك من أجل استرداد عائداتها غير المشروعة. وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، أدى التصديق شبه العالمي على الاتفاقيات ذات الصلة إلى تركيز دولي على التعاون وتبادل النهج المشتركة. وقد تيسر ذلك بفضل القرارات التي أصدرتها الهيئات الحكومية الدولية، ومنها ما يتعلق بما هو موجود وناشئ من أنواع الجريمة التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة، مثل الجريمة السيبرانية والتعدين غير المشروع. وسيقدم المكتب الدعم لعمليات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الجريمة السيبرانية ومنعها، كما سيؤدي دورا رئيسيا في تيسير التعاون فيما بين البلدان، بسبل منها المحافل الدولية الأخرى التي تتصدى للجريمة المنظمة.

والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية، فضلا عن الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والجرائم التي تضر بالبيئة والجريمة السيبرانية، تؤثر على جميع مناطق العالم. وسيدعم خبراء المكتب العاملون في المقر وفي الميدان الدول الأعضاء من خلال بناء قدراتها على التصدي لهذه الجرائم. كما سنساعد في التخفيف من العوامل الأساسية مثل الفساد، والروابط الموجودة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وإساءة استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة لأغراض إجرامية. وستتمحور جهودنا حول حماية حقوق الضحايا ووضع برامج للمساعدة والحماية لفائدة الضحايا والشهود. وبالإضافة إلى ذلك، سنعمل مع شركاء جدد، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما أننا سنشجع استخدام أساليب التحقيق المبتكرة والمراعية لحقوق الإنسان من أجل زيادة العمليات التي تسترشد بالمعلومات الاستخباراتية.

المجال المواضيعي الثالث: منع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتهما

الوثيقتان المعياريتان والسياسيتان الرئيسيتان هما:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- الإعلان السياسي الذي سيعتمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، المزمع عقدها في عام **2021**.

في السنوات الخمس القادمة، سنقوم بما يلي:

- تسريع وتيرة اتخاذ تدابير فعالة تماشيا مع تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد بطريقة عملية تقوم على التآزر والتعزيز المتبادل بغية تحقيق نتائج ملموسة.
- مساعدة الدول الأعضاء على المستويات العالمي والإقليمي والوطني من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات والتشريعات وبناء قدرات هيئات مكافحة الفساد.
- تيسير نقل الخبرة في تنفيذ ولايات مؤتمر الدول الأطراف وسائر الهيئات الإدارية.
- تقديم الدعم للدول الأعضاء لتعزيز معرفتها بحجم الفساد وديناميات وعوامل الخطر المرتبطة به.
- تعزيز الوسائل المبتكرة للتعاون الدولي من أجل منع الفساد ومواجهته، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بما يشمل مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات.

وقد اكتسب المكتب أفكارا متعمقة مهمة بشأن طرائق تنفيذ الدول الأعضاء لاتفاقية مكافحة الفساد من خلال تيسير استعراض تنفيذها. وساعدنا ذلك على إنشاء مستودع للمعرفة العالمية واكتساب الخبرة اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة

الفساد. وسنكثف عملنا مع الدول الأعضاء من أجل دعم وتعزيز وتنسيق التنفيذ الكامل لولاياتنا في مجال مكافحة الفساد. وفي السنوات المقبلة، سوف يتعين علينا التركيز بصورة أكبر على تدابير منع الفساد، بطرائق تشمل الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والوسائل المبتكرة لتحسين التعاون الدولي واسترداد الموجودات. وسيتحقق ذلك، في جملة أمور، من خلال دعم الشبكة العملياتية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التي تتخذ من فيينا مقرا لها والبحث عن شركاء جدد في مجال مكافحة الفساد، مثل مؤسسات الرقابة والبرلمانيين.

وستشمل جهودنا تعزيز البرامج المتخصصة الرامية إلى استهداف الفساد في قطاعات محددة مثل الصحة والرياضة. ومن شأن زيادة التركيز على النزاهة المالية والشفافية المساهمة بشكل ملموس في تمويل التعافي من أزمة كوفيد-19. والعمل على نحو وثيق مع النظم المالية لضمان تحسين الرقابة على المعاملات المشبوهة كفيلٌ بأن يعزز فهمنا الجماعي للتدفقات المالية غير المشروعة، وأن يبني إطارا قويا للتصدي لها. وسيستفيد المكتب من شراكاته مع المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى، والقطاعين الخاص والمالي، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، من أجل النهوض ببرنامج العمل الخاص بمكافحة الفساد.

ويقوم المكتب بدعم جهود منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الرامية إلى العمل باستمرار على تعميم تدابير منع الفساد ومكافحته في إطار برامج الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك على الصعيد القطري، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك من خلال إدماج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر الفساد وأوجه الضعف المتعلقة به منذ البداية في بعثات الأمم المتحدة الميدانية. وستوفر لنا **الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد** التي ستعقد في عام 2021 مخططا للعمل يرسم مسارا يعزز منع الفساد ومكافحته على نحو أكثر فعالية.

المجال المواضيعي الرابع: منع الإرهاب ومكافحته

الوثائق المعيارية الرئيسية هي:

- الصكوك القانونية الدولية التسعة عشر لمكافحة الإرهاب.[15]

في السنوات الخمس القادمة، سنقوم بما يلي:

- تعزيز نظم العدالة الجنائية في الدول الأعضاء من أجل معالجة المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنعه على نحو يمتثل لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- المساعدة في ضمان امتثال الأطر القانونية للدول الأعضاء بصورة كاملة وجوهرية للصكوك القانونية الدولية التسعة عشر لمكافحة الإرهاب.
- تعزيز آليات مكافحة تمويل أعمال الإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائيا، بسبل شتى منها المبادرات الإقليمية والعالمية.
- العمل مع الشركاء المعنيين لدرء التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب من خلال معالجة أسبابه الجذرية، لا سيما في صفوف الشباب.

(15) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة"، قاعدة البيانات الخاصة بالمعاهدات، الإرهاب. متاحة عبر الرابط الشبكي https://dataunodc.un.org/ar.

- توسيع نطاق الوجود الميداني لضمان تصدي الدول الأعضاء للمسائل الناشئة من حيث صلتها بالإرهاب وتقديم الدعم للضحايا.

وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة التي تكفل التكامل والتنسيق في الجهود مع مكتب مكافحة الإرهاب وسائر الكيانات المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وسنقدم الدعم لتعزيز القوانين والقدرات المؤسسية والتعاون فيما بين الوكالات وعبر الحدود وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل لمنع الإرهاب ومكافحته.

وسيركز المكتب على الدول الأعضاء الأكثر تضررا من العنف والإرهاب، وحيثما يزداد تهميش النساء والفتيات والفتيان والشبان، لا سيما في المناطق التي تمزقها النزاعات. وسيشمل ذلك تحليل الأسباب الجذرية لكل من التطرف والتطرف العنيف اللذين يمكن أن يؤديا إلى الإرهاب، والمساعدة على التصدي لها. وسيتمثل مفتاح النجاح بهذا الخصوص في تسخير إمكانات النساء والشباب لزيادة الوعي بالإرهاب ومنع حدوثه. وتشمل سبل تحقيق هذا الهدف تعزيز قدرة الأسر على الصمود واستخدام الممارسات الجيدة التي أسفرت عن نتائج إيجابية في مجالي منع إساءة استعمال المخدرات والجريمة. ومن أجل التعجيل بالحماية من الإرهاب والقدرة على الصمود في وجهه، سيعزز المكتب شراكاته مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع سائر كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني. وسيقدم مجموعة من حزم التدابير للتصدي للإرهاب قبل الوصول إلى نظام العدالة الجنائية. وسيدعم المكتب أيضا المساءلة عن الأعمال الإرهابية في نظم العدالة الوطنية، مع احترام حقوق الإنسان، وكذلك إعادة التأهيل وإعادة الإدماج بهدف منع ارتكاب أعمال إرهابية في المستقبل.

وسيساعد المكتب الدول الأعضاء على التصدي للتهديدات الإرهابية الجديدة والناشئة. وسيوسع نطاق مجالات خبرته ووجوده الميداني من أجل العمل مع المنظمات الدينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني؛ ودعم ملاحقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، مع إشراك نظام السجون أيضا؛ والتصدي للتكنولوجيات الجديدة، مثل استخدام الإرهابيين للعملات الإلكترونية والطائرات بدون طيار والمنصات الرقمية، بسبل عديدة تشمل تيسير التعاون مع القطاع الخاص؛ ومساعدة الأطفال الذين تجندهم الجماعات الإرهابية وتستغلهم ودعم ضحايا الإرهاب.

المجال المواضيعي الخامس: منع الجريمة والعدالة الجنائية

الوثائق المعيارية الرئيسية هي:

- معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- إعلان كيوتو لعام 2021 الذي سيعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

في السنوات الخمس القادمة، سنقوم بما يلي:

- تعزيز تطبيق معايير منع الجريمة والعدالة الجنائية لبناء مجتمعات يسودها السلام، والوصول إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.
- تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعزيز نظم العدالة الجنائية وإرساء الأساس اللازم لمنع الاتجار بالمخدرات والجريمة السيبرانية والجريمة المنظمة، بما في ذلك الجريمة البحرية، والإرهاب، والتصدي لها على نحو فعال.

- تعزيز التعاون بين نظم العدالة الجنائية والقطاعات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني من أجل منع العنف والجريمة والتصدي لهما بفعالية والحد من مواطن الضعف.

ويلتزم المكتب بتعزيز السياسات والممارسات القائمة على الأدلة في مجال منع الجريمة. وسندعم تنمية المعارف ووضع المفاهيم وتنفيذ مبادرات الوقاية التي تستهدف الأسباب الجذرية للجريمة والعنف، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب.

وسنساعد الدول الأعضاء في العمل على تقليص مستويات الإفلات من العقاب عن طريق تحسين عمل نظم العدالة الجنائية. وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في تعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية على مساءلة الجناة مع احترام حقوقهم الإنسانية وضمان حصولهم على المساعدة القانونية؛ وخفض مستويات الاحتجاز السابق للمحاكمة؛ والمساهمة في تحسين إدارة السجون؛ والحد من الاكتظاظ في السجون من خلال تعزيز فرض العقوبات المتناسبة وبدائل السجن؛ والحد من جرائم الشباب وتشجيع إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ وتلبية الاحتياجات الخاصة للضحايا. وسيُنجز ذلك عن طريق توسيع وتعميق التعاون مع سلطات العدالة الجنائية الوطنية من أجل المساعدة في تنفيذ قواعد نيلسون مانديلا بشأن إدارة السجون وقواعد بانكوك بشأن معاملة السجينات. وبالإضافة إلى ذلك، سنقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات الخيرية الطبية، بغية تعزيز فرص استفادة الجميع من الخدمات الصحية في السجون.

وسيولي المكتب اهتمامه لتعزيز نزاهة المؤسسات ذات الصلة ومساءلتها من أجل زيادة ثقة الجمهور في نظم العدالة الجنائية. وسنكثف جهودنا لتعزيز قدرة مؤسسات العدالة الجنائية على منع العنف، بما في ذلك العنف ضد النساء والأطفال ضحايا الجريمة. وسنواصل تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان وصول الجميع إلى العدالة، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات مرتبطة بتعاطي المخدرات، والفئات المهمشة، والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة. ولتحقيق ذلك، سيعزز المكتب التعاون مع القطاعات الأخرى، بما فيها التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وكذلك مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، من أجل منع العنف والجريمة والتصدي لهما على نحو فعال.

وسوف يوفر لنا مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لعام 2021 إطارا للعمل، يحدد التزامات الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للسنوات القادمة. وسوف يدعم المكتب الدول الأعضاء، من خلال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في ترجمة التوجيهات التي سيقدمها مؤتمر الجريمة إلى مبادرات عملية.

وسيعرض المكتب آخر الدروس وأفضل الممارسات المستفادة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما يتعلق منها باستخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية زيادة استجابة المؤسسات ومساءلتها وشفافيتها. وسيضطلع بعمله في إطار شراكة وثيقة مع الهيئات الحكومية المعنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة في الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة.

تنفيذ المهمة

إن الإصلاحات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة تتطلع إلى تعزيز الفعالية والكفاءة، إضافة إلى المساعدة على إعادة تنشيط الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل العالمية. وستعتمد استراتيجية المكتب على الأسس الهيكلية لجدول أعمال الأمين العام للإصلاح، بما في ذلك جدول الأعمال المتعلق بالابتكار والبيانات وإدماج التكنولوجيا الرقمية في أساليب العمل، من أجل تعزيز القيمة الموعودة، وجعل المكتب أكثر مرونة واستجابة.

العوامل التمكينية للكفاءة: تبسيط الإجراءات وفحص الهياكل

في إطار الجهود الجارية الرامية إلى تبسيط إجراءات العمل وتعزيز الكفاءة في تحقيق النتائج، **سيستعرض المكتب هيكله التنظيمي، بما يشمل بنية وجوده الميداني وتعزيز مكتبي الاتصال في نيويورك وبروكسل، بغية جعله مناسبا ومستداما.** وسيشمل ذلك أيضا استعراض عملية التوظيف في فيينا وفي الميدان بهدف الاقتراب أكثر من الأشخاص الذين نخدمهم. كما نهدف إلى تعزيز تعاوننا مع كيانات الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي. وسيظل تبسيط ورصد الإطار الجديد لتفويض السلطة أمرا أساسيا في منحنا المزيد من المرونة والفعالية مع ضمان المساءلة من خلال تحديد المسؤوليات على نحو واضح وشفاف.

وسيسعى المكتب جاهدا إلى تحقيق التفوق العملي في تنفيذ ولاياته من خلال الاستفادة من مختلف مسارات إصلاح الأمم المتحدة[16] واتخاذ الخطوات الموالية في تنفيذ جدول أعمال الأمين العام للإصلاح عن طريق تشجيع التغيير المؤسسي الأطول أجلا على أساس الابتكار والبيانات وإدماج التكنولوجيا الرقمية في أساليب العمل.

وسترافق الإدارةُ المستمرة للتغيير جميعَ جهود التحول المبذولة على نطاق المنظمة. وستشمل العناصر التمكينية الرئيسية تدريبَ الموظفين وتزويدَهم بالدراية اللازمة لتقديم الحلول المتطورة عند تنفيذ البرامج ومعالجة الطبيعة المتطورة للمسائل التي تقع ضمن نطاق ولاية المكتب، مما سيتطلب المزيد من الاستثمار في قدرات الموظفين.

وسنعمل على تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج في إطار البرمجة حتى نتمكن من تحسين الإدارة القابلة للتكيُّف وتحسين الأداء، مع ضمان أن تحدد جميع المشاريع والبرامج بوضوح مقاييس الأداء وأن تقدم تقارير عن كيفية إسهام نتائجها في تحقيق أولويات المكتب الاستراتيجية. وهذا ما سيكفل تصميم المشاريع بحيث تلبي احتياجات محددة وتكون قادرة على الإبلاغ بصورة فعالة عن إنجازاتها، الأمر الذي سيحسن بدوره من قدرتها على التكيف مع التحديات الناشئة وزيادة الاستدامة.

وسيعمل المكتب على استكشاف استخدام الأفكار المتعمقة المتعلقة بالسلوك/العلوم السلوكية في إطار عمله وتعلُّم المزيد بشأنها، من أجل تشخيص أفضل للعوائق السلوكية المحدَّدة التي تحول دون اتباع الناس سلوكا معينا، بما يتماشى مع رؤية الأمين العام.

الأداء الجماعي

لطالما كان عمل المكتب على الصعيد الميداني مشروعا مشتركا مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية يسترشد بأولويات الدول الأعضاء. والأكثر أهمية من ذلك، في سياق إصلاح الأمم المتحدة، هو أن يعمل المكتب على تحقيق تكامل أكثر اتساقا وكفاءة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في الميدان.

وسوف يعزز المكتب، بفضل الشبكة التي تكوِّنها مكاتبه الميدانية، مشاركته مع المكاتب الإقليمية للتنسيق الإنمائي التي أُعيد تنشيطها، والمنسقين المقيمين، ومنظومة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيشمل هذا ضمان أن تتناول التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التحديات والاستجابات المرتبطة بمجالات ولاية المكتب، التي تتداخل مع تنفيذ خطة عام 2030.

(16) تحديدا، إصلاح النظام الإنمائي والإدارة وركيزة السلام والأمن، فضلا عن التحول التنظيمي الأطول أجلا الذي يساعد فيه التحول الرقمي والبيانات والابتكار.

الشراكات

سيكون التوسع في استخدام الشراكات عاملا أساسيا في تنفيذ هذه الاستراتيجية. فالشراكات المرنة والواسعة النطاق ترفع بشكل كبير من قيمة عملنا باستخدام طرائق مبتكرة لتقديم المساعدة وقتما وحيثما تنشأ الحاجة إليها وبناء المسؤولية الوطنية والاستدامة وتعظيم التأثير.

وسنعزز التعاون المنهجي فيما بين بلدان الجنوب، مما يتيح تدفق الدراية والخبرة بين البلدان التي تواجه تحديات متشابهة. وسنواصل استكشاف جميع الطرائق لتوجيه هذه الخبرات، بما في ذلك الإعارة من الحكومات الوطنية وإنشاء شبكات للتعاون. وهذا يعني أيضا أننا سنعمل بنشاط على توسيع نطاق تعاوننا مع الوزارات والإدارات الوطنية التي لا تعد من بين نظرائنا التقليديين.

وسيواصل المكتب تطوير إطار شراكاته من أجل توسيع دورنا كجهة جامعة وميسرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وعن طريق الاستفادة من نجاحنا في إقامة شراكات مع القطاع الخاص في مجال التنمية البديلة، سنوسع أيضا هذه الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات كبح الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والجريمة السيبرانية، والجريمة البحرية، والفساد، والجرائم الاقتصادية.

وقد أقام المكتب علاقة عمل جيدة مع جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومع منظمات دولية أخرى، بناء على مبدأ التكامل وتفادي تداخل الأنشطة. ونذكر من بين الشركاء التقليديين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واليونسكو، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. وفي السنوات القادمة، سنعمل على تعميق الشراكات القائمة، مثلا مع البنك الدولي واللجنة الأولمبية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات إقليمية مختلفة تعمل في المجالات التي تشملها ولايتنا.

ولقد كانت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني حاسمة الأهمية في ضمان إسماع صوتها في إطار العمليات الحكومية الدولية والعمليات المعيارية. وسنواصل تيسير إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ الاتفاقيات، بما يشمل إقامة حوارات بناءة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجمعات الفكر والقطاع الخاص. وسنعمل على زيادة عدد المنابر الإقليمية والوطنية، التي تجمع بين ممثلي الحكومات والمجتمع المدني من أجل وضع مبادرات مشتركة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وأخيرا، ستشهد السنوات الخمس القادمة تعميما منهجيا للشراكات مع المجتمع المدني في جميع مسارات عمل المكتب.

ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سجل حافل مشهود له به في مجال العمل مع الأوساط الأكاديمية من خلال برنامجه البحثي وشبكة البرامج التابعة للمعاهد التي تعمل على مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما أنه يشارك مع الجامعات في مكافحة الفساد ومنعه وتعزيز سيادة القانون. وإضافة إلى ذلك، تتيح بحوث المكتب بلورة **شراكات جديدة** مع المؤسسات الوطنية والإقليمية ومع كيانات القطاع الخاص التي تدعم استخدام الأساليب والتكنولوجيات المبتكرة.

وثمة جانب آخر للشراكات يتمثل في استخدام شركاء منفذين لمشاريع المكتب وبرامجه حيثما يمكنهم استغلال مجموعة من المهارات أو المسارات التي لا يملكها المكتب حاليا. وسنبسِّط إطارنا الخاص بمشاركة الأطراف الخارجية من أجل تبسيط أسلوب العمل مع مجموعة أكثر تنوعا من الشركاء المنفذين.

تعزيز البحوث والسياسات القائمة على الأدلة وتحليل البيانات

تستند برامج المكتب ونصائحه التقنية إلى أدلة دامغة. ومن خلال تعزيز القدرة على إجراء البحوث في الميدان والرقابة التقنية في المقر، سيحسِّن المكتب نوعية وأهمية التحليل الذي يقوم به، مسهما بذلك في تحسين تصميم البرامج وتعزيز الأثر. فعلى سبيل المثال، سيساعد توفير بيانات منتظمة مصنفة حسب الجنس وتحليل مدى توافر علاج الارتهان للمخدرات على تخصيص موارد للخدمات في المواقع التي تكون في حاجة إلى الحصول على تلك الخدمات.

وسيعمل المكتب على تعظيم قيمة البيانات باعتبارها من بين الموجودات الاستراتيجية من خلال الاستناد إلى التحليلات القوية للبيانات والاستفادة المثلى من إدارة البيانات، بدعم من موظفي المنظمة وثقافتها، والترتيبات القوية المتعلقة بإدارة البيانات، والشراكات في مجال البيانات، وبيئة تكنولوجية متينة.

وسنزيد من أهمية البيانات والتحليلات المتعلقة بالمخدرات والجريمة وإمكانية الحصول عليها وإمكانية استخدامها. وسنستخدم البيانات المستمدة من المصادر التقليدية وندمجها مع البيانات الضخمة والذكية باستخدام حلول مبتكرة. ويشمل ذلك نظم المعلومات الجغرافية المكانية التي تستند إلى التكنولوجيا والمنهجيات الجديدة، مثل الأساليب القائمة على الذكاء الاصطناعي. ومن خلال تحسين كشف تهديدات الجريمة والمخدرات ومعالجتها وتصورها، ونظام متكامل للبيانات، سيحدد المكتب على نحو أفضل "*ماهية* المسائل ذات الأهمية فيما يتعلق بالمخدرات والجريمة *ومتى* تكون ذات أهمية" من أجل إعداد تدابير سريعة ومناسبة من حيث التوقيت للتصدي لها على جميع المستويات: الوطني والإقليمي والعالمي.

التواصل

ستكون قوة التواصل، على الصعيدين العالمي والإقليمي، محركا استراتيجيا رئيسيا في هذا الصدد. وسيزيد المكتب من التواصل الخلاق والمبتكر في إطار عمله اليومي وسيستخدمه كأداة لإبراز صورته وتعزيز المساءلة وضمان نجاح البرامج والاتساق الداخلي. ولهذا الغرض، نعتزم تكثيف الاستثمار في قدرات التواصل في المقر والميدان.

وستطبق نُهُج التواصل الاستراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي على السواء، وستحدث تدفقات للمعلومات على الصعيدين الرأسي والأفقي معا. ففيما يتعلق بالتواصل الرأسي، سوف نضمن تدفق المعلومات بسلاسة داخل المقر والمكاتب الميدانية، وكذلك نحو الشركاء والمستفيدين من مشاريعنا. وفي المستقبل، ستُشجَّع جميع البرامج على استكشاف أشكال جديدة وخلاقة للتواصل مع أصحاب المصلحة من أجل إبراز هذه المبادرات بصورة أفضل وأكبر.

وسوف يشدد التواصل الأفقي على تدفق المعلومات على نحو أفضل عبر الشُعب داخل المكتب، وتعزيز التواصل مع الدول الأعضاء، وبناء قنوات أمتن مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة. وهذا من شأنه أن يعزز اتساق رسائلنا ويسهم في تقوية الشراكات بما يتماشى مع رؤية الأمين العام.

وسنعمل على تنقيح خطة الدعوة الخاصة بالمكتب من أجل عرض أثرها على حياة الناس، بهدف الوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور وتعظيم التأثير من خلال التواصل مع فئات مختلفة من الجماهير المستهدفة، باستخدام الأدوات الأكثر ملاءمة لكل منها. ومن بين هذه الأدوات تعزيز الحضور في وسائط التواصل الاجتماعي بما يتماشى مع نهج الأمين العام "الرقمي أولاً"، وإعادة تنشيط الموقع الشبكي، وإذكاء الوعي بالطريقة المناسبة في وسائط الإعلام المطبوعة والسمعية البصرية، فضلاً عن تنظيم الفعاليات والحملات. وستسلط هذه الأنشطة الضوء على منجزات عملياتنا الميدانية وبرامجنا العالمية، مع الاعتراف أيضا بالدور الهام الذي تقوم به البلدان الشريكة بما فيها المانحون.

وسنستعرض سياستنا المتعلقة بالمنشورات لضمان وفاء منتجات المكتب المعرفية بأعلى المعايير وصلتها باحتياجات الجماهير المستهدفة. وتكمن العوامل الأساسية لضمان نجاح هذه الاستراتيجية في الاستمرار في توفير معلومات دقيقة ومناسبة من حيث التوقيت عن عمل المكتب.

حشد الموارد

إن تنفيذ هذه الرؤية الجديدة لعملنا، بما في ذلك تعزيز الكفاءة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة، سيتطلب توفير موارد كافية ومرنة. وبناء على ذلك، فإننا نعيد النظر في خطتنا الخاصة بجمع التبرعات، ونتحاور مع المانحين والشركاء التقليديين، ونفتح آفاقا جديدة لتنويع قاعدة مانحينا وتوسيعها. وسوف نوسع نطاق حشد مواردنا ليشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات وكذلك الجهات المانحة الوطنية التي تسهم في برامج المكتب في بلدانها. وستيسِّر خطط جمع الأموال التوفيق بين أولويات الدول الأعضاء وولايات المكتب وخبراته.

واستنادا إلى الالتزامات في إطار الصناديق الاستئمانية القائمة والجديدة المتعددة المانحين التابعة للأمم المتحدة، سيعزز المكتب عمله مع تلك الصناديق الاستئمانية لضمان أن تستفيد المجالات الجغرافية والمواضيعية ذات الأولوية من آليات التمويل المشتركة هذه. وبما أن استخدام الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين سيصبح مهما لتنفيذ برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري، فإن المكتب سيبذل جهودا كبيرة في التعاون مع هذه الآليات، سواء على مستوى مقر الأمم المتحدة أو من خلال المنسقين المقيمين على الصعيد الميداني.

وفي إطار حشد موارد المكتب، سنعمل على رسم خرائط مستمرة لفرص التمويل، وتنظيم جلسات إحاطة لفائدة المانحين الحاليين والمحتملين، وإقامة حوارات استراتيجية رفيعة المستوى مع الشركاء الممولين. وموازاة مع تكثيف جهود المكتب في مجالي الشراكة والتمويل المشترك، سنعمل على توفير قدر أكبر من الشفافية المالية والموضوعية بشأن النتائج التي ستتحقق من خلال منصة إلكترونية مخصصة.

الالتزامات الشاملة لعدة قطاعات

سيدمج المكتب، لدى تنفيذه لهذه الاستراتيجية، ثلاثة مواضيع شاملة لعدة قطاعات في جميع برامجه، تشمل الأعمال المعيارية والسياساتية، والبحوث، وتقديم المساعدة التقنية. وهذه المواضيع الثلاثة هي:

(أ) تضمين المشاريع والبرامج **حقوق الإنسان** ومبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج. ومن الأمثلة على تنفيذ هذا النهج تقييمات المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان التي يجريها المكتب في حالات ما بعد الأزمات.

(ب) التنفيذ الكامل لاستراتيجية المكتب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018–2021) بقيادة فريق متخصص معني بالشؤون الجنسانية على مستوى مكتب المديرة التنفيذية. والمبدأ التوجيهي للاستراتيجية الجنسانية هو أن جميع مبادرات المكتب لها أثر إيجابي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتدعم تمثيل المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع المجالات المواضيعية. وبغية دعم التنفيذ المتسق عبر جميع أقسام المكتب، ستطوَّر آليات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وسيوفر بناء القدرات حسب الطلب.

(ج) جعل المشاركة الفعالة **للأطفال والشباب** وتمكينهم، فضلا عن حمايتهم، جزءا هاما من عمل المكتب. وسنشارك في جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان سماع أصوات الشباب في إطار المناقشات الدولية بشأن السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف نوسع جهود التعاون التقني المصممة خصيصا لحماية وإشراك ورعاية

إمكانات الشباب بوصفهم عوامل للتغيير والابتكار. وسيضع المكتب إطاراً يكفل القيام بذلك على نحو متسق في جميع مسارات عمله.

وسيتطلب تعميم هذه الالتزامات الثلاثة القيادة والمساءلة والموارد المالية المرنة التي تتيح الاستدامة.

تحويل ثقافة المنظمة

استجابة لإصلاحات الأمم المتحدة، سيعزز المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين في تكوين ملاك موظفيه، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وسيكثف المكتب قنواته المتعلقة بالمشاركة مع الدول الأعضاء ويبقيها مفتوحة من أجل الحفاظ على مستوى رفيع من **الثقة والاحترام والمساءلة** في جميع المواقع وعلى جميع المستويات وفي جميع الأوقات، بما في ذلك في أوساط القوى العاملة التابعة له ومع شركائه.

وسيستعرض المكتب عمليات ضمان الجودة على نطاق المنظمة ويحسنها، وسيعزز **الإدارة الفعالة للمخاطر** من أجل استبانة وتخفيف أثر الأحداث التي قد تؤثر سلبا على قدرة المكتب على الوفاء بولايته وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وسيعمل المكتب على تمكين الموظفين أيضا من الإقدام على المخاطرة المحسوبة عند وجود احتمال بأن تؤدي هذه المخاطرة إلى تحقيق فوائد كبيرة لمن نسعى إلى خدمتهم.

ولتحقيق أهداف إصلاحات الأمين العام، **سيمنع** المكتب **الاستغلال والانتهاك الجنسيين** من جانب موظفي الأمم المتحدة **ويتصدى** لهما، ويشمل ذلك فرز المرشحين لشغل الوظائف، وتوفير التدريب، وإذكاء الوعي، وإجراء تقييمات للمخاطر، والاستجابة بفعالية وحماية الضحايا المحتملين عند الإبلاغ عن سوء سلوك محتمل. وهكذا، فإن المكتب سيشجع على إنشاء **مكان عمل يتسم بالاحترام** بعيدا عن السلوك المحظور، مع **عدم التسامح إطلاقا** مع أي نوع من أنواع التمييز أو التحرش، ولا سيما التحرش الجنسي، أو التقاعس في مكافحتها. وسيعمل المكتب على اتخاذ إجراءات سريعة ضد أي مخالفات، وسينفذ هذا بالكامل في فيينا وعبر الشبكة الميدانية.

وسيستحدث المكتب **ثقافة التوجيه والإرشاد** في مكان العمل لإتاحة الانتقال السلس الذي تحركه ولايات المكتب المتغيرة. ومن شأن نهج التوجيه المنسق أن يكفل حدوث التغيير على مستويات متعددة، عبر مختلف الوظائف والأدوار. وسيُكرس هذا النهج التعاوني القائم على الحلول والتعلم المنهجي عملية محفزة على التفكير والإبداع، مما يكسب الموظفين مهارات جديدة تمكنهم من تحقيق المزيد من الإنجازات.

ومن أجل تهيئة بيئة عمل تمكينية وموجهة نحو تحقيق النتائج، سيعزز **المكتب الرصد والإبلاغ على مستوى المشاريع والبرامج، كما سيعزز عملية التخطيط لضمان أن تتيح أطر النتائج المرنة والقابلة للتكيف تكوين حلقات للتعلم المستمر.**

وسيعزز المكتب **وظيفته الخاصة بالتقييم المستقل** حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره من حيث الرقابة والمساءلة مع تعزيز فعالية البرامج المقبلة وأهميتها. وسيُجري المكتب **تقييمات** تغطي جميع مجالات العمل التي أسندت إليه ولايات بشأنها، كما سيستخدم نتائج التقييم والرقابة لتوفير المعلومات على المستوى الإجمالي، من خلال عمليات التوليف التجميعي على سبيل المثال. وسيكفل استخدام أدوات ونظم شبكية مبتكرة استجابةَ التقييمات للتحديات التي تتطور باستمرار، مثل جائحة كوفيد-19، وإصدار توصيات قابلة للتنفيذ.

كما سيستثمر المكتب في **التخطيط الفعال**، استنادا إلى الأدلة، و"التنبؤ الآني"،[17] وبيانات الرصد، **ونتائج التقييمات المستقلة**. وسيواصل تعزيز الهياكل الشبكية والنظم الدينامية المبتكرة من أجل بناء ثقافة شفافة قائمة على البيانات وعلى الأدلة، مما يسهم في تحقيق التعاون الكامل بين المكاتب الميدانية والمقر وفيما بينها.

وسيحول المكتب ثقافته ويصبح مكتبا تستند فيه القرارات إلى أدلة تستمد من مصادر متنوعة. وسيعمل على تعزيز علاقة الترابط القائمة بين الرصد والبحث والتقييم عن طريق العمل تدريجيا على إنشاء **شبكة معرفية** من أجل دعم ثقافة منظمة تشجع التفكير الذاتي النقدي والابتكار.

وسوف تستخدم حلقات التعليق على الأداء، والبحوث الداخلية، ونتائج هيئات الرقابة والتقييم لإنشاء **منظمة متعلمة** لا تخشى المخاطرة بناء على التقدير السليم، ولكنها تكفل في الوقت نفسه أن تتعلم من إخفاقاتها.

خاتمة

إن هذه الاستراتيجية هي التزام يقوم على أساس الشراكات السياسية والمالية والمشاركة المستمرة. وهي لن تستفيد فقط من موقعنا الفريد الذي يجعلنا نتناول مواضيع تشمل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، بل ستتيح لنا أيضا دعم الدول في إنشاء وتعزيز مجتمعات متماسكة وآمنة وقادرة على الصمود. ومن العوامل الأساسية التي تساعد على التنمية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ومكافحة الفساد والاتجار غير المشروع، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة، والتدابير الموجهة نحو الصحة والمتخذة للتصدي لتعاطي المخدرات.

ونحن ندرك ونقدر الثقة التي وُضعت في قدرتنا على الوفاء بولاياتنا التأسيسية وخبرتنا المتخصصة. ومع ذلك، فنحن نعتقد أيضا أننا بحاجة إلى مواكبة العصر والمساعدة في مواجهة المشاكل الجديدة حال ظهورها. ولذلك، فإن هذه الاستراتيجية هي في الوقت نفسه أساس ومنطلق لنا للانتقال إلى السنوات الخمس المقبلة. كما سنعزز دورنا كجهة فاعلة رئيسية في مجال مكافحة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب، ولكننا سنُقدم أيضا على اعتماد طرائق جديدة للعمل ومعالجة المسائل الجديدة التي تتقاطع فيها ولاياتنا. وسنعمل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة للإسهام في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستنفذ هذه الاستراتيجية بما يتماشى تماما مع إصلاحات الأمين العام للأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيغتنم المكتب، على وجه الخصوص، الفرص المتاحة لتعزيز الكفاءة والشراكات التي يتيحها إصلاح نظام الإدارة. ولتحقيق هذا الهدف، سيتعين علينا استخدام الأدوات المناسبة، والتركيز على ما ينبغي التركيز عليه، والحفاظ على المستوى المناسب من المرونة.

لقد نما المكتب بسبب قدرته على أداء مهامه بجودة عالية. وهذه الاستراتيجية ترسم لنا الطريق نحو تعزيز الكفاءات الأساسية لدينا والإقدام على دخول مجالات جديدة تستجيب للاحتياجات المحددة بوضوح وتضمن تحقيق الأداء المتميز. وسوف نُحاسب أنفسنا على تحقيق الأهداف والتطلعات ونتعهد بإطلاع جميع أصحاب المصلحة بطريقة شفافة على ما حققناه من نتائج ونجاحات وما عرفناه من انتكاسات.

وبالنظر إلى العقبات التي سيواجهها العالم في إعادة البناء بشكل أفضل، فإننا نعلم أن طريقنا سيكون مليئا بالتحديات وأنه سيتعين علينا اتخاذ قرارات صعبة للمفاضلة بين الخيارات المتاحة من أجل ضمان أننا نستطيع الالتزام بتوقعاتنا الجماعية. إن هذه الاستراتيجية طموحة ويأتي وضعها في سياق مليء بالتحديات، ونحن نؤمن بأننا قادرون على تنفيذها بفضل خبرتنا المشهود بها وموظفينا الأكفاء.

(17) تقييم الحالة الراهنة لمتغير مستهدف استنادا إلى المعلومات المستمدة من المؤشرات ذات الصلة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

المرفق

النتائج والنواتج الرئيسية

1- التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها

النتيجة 1- تحسين رصد وتحليل مشكلة المخدرات العالمية

1-1 زيادة إمكانية الحصول على البيانات والتحليلات ذات الصلة والموثوقة واستخدامها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بسبل منها إصدار *"تقرير المخدرات العالمي"* وغيره من التحليلات المحددة السياق في الوقت المناسب.

2-1 استخدام الاستبيانات والأدوات المبتكرة الجديدة الخاصة بالتقارير السنوية لتوفير بيانات أكثر حداثة.

النتيجة 2- تحسين نوعية خدمات الوقاية من تعاطي المخدِّرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم وإعادة تأهيلهم، مع التركيز على الشباب والنساء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة

1-2 زيادة فرص الاستفادة من برامج الوقاية القائمة على الأدلة، ولا سيما بالنسبة للأسر والمدارس والشباب.

2-2 زيادة فرص حصول الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات مرتبطة بتعاطي المخدرات على خدمات جيدة وقائمة على الأدلة للعلاج والرعاية وإعادة التأهيل.

النتيجة 3- تحسين فرص الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة واستخدامها للأغراض الطبية، ومنع تسريبها لأغراض غير طبية

1-3 زيادة تأمين سلاسل الإمداد الخاصة بالعقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية وزيادة تركيز أهدافها، وزيادة قدرة القطاع الصحي على ضمان تنفيذ الإطار التنظيمي المتعلق بالحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية.

2-3 توضيح الرؤية وإقامة شراكات بشأن الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية.

النتيجة 4- تعزيز قدرات الاستدلال الجنائي ونظم الإنذار المبكر القائمة، ولا سيما ما يتعلق منها بالمؤثِّرات النفسانية الجديدة

1-4 زيادة خدمات الاستدلال الجنائي الوطنية وتوسيع نطاق دعمها من أجل توجيه السياسات والبرامج المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمخدرات.

2-4 تقديم حزم المساعدة لإنشاء نظم للإنذار المبكر، ولا سيما بشأن المؤثِّرات النفسانية الجديدة.

النتيجة 5- تحسين تغطية الخدمات الشاملة للجميع والقائمة على الأدلة لوقاية متعاطي المخدِّرات ونزلاء السجون والمحتجزين في سائر البيئات المغلقة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به منهم ورعايتهم

5-1 زيادة فرص حصول الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات على خدمات شاملة للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم الرعاية للمصابين به منهم.

5-2 زيادة فرص حصول الأشخاص المحتجزين في السجون وغيرها من البيئات المغلقة على خدمات شاملة للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم الرعاية للمصابين به منهم.

النتيجة 6- تنفيذ برامج تنمية بديلة محسنة وأفضل استهدافا

6-1 زيادة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل زيادة فرص وصول منتجات أنشطة التنمية البديلة إلى الأسواق.

6-2 زيادة الدعم المقدم لوضع خطط وطنية وإقليمية للتنمية البديلة والخطط المستدامة بشأن سبل العيش، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على المجتمعات المهمشة والضعيفة.

النتيجة 7- تدابير أكثر فعالية في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل العائدات ذات الصلة

7-1 تعزيز الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات والاتجار بها.

7-2 تعزيز تدابير التصدي العملياتية لاستبانة وتفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات والسلائف، بسبل منها تعزيز مراقبة الحدود البحرية والجوية والبرية.

7-3 تكثيف التعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة العملياتية والقانونية المتصلة بمنع عرض المخدرات غير المشروعة.

7-4 زيادة القدرة على إجراء تحقيقات مالية لدعم استهداف الاتجار بالمخدرات وعائدات الجريمة وغسل الأموال.

7-5 تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون والادعاء العام والقضاء على التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات والملاحقة القضائية لمرتكبيها والفصل فيها.

النتيجة 8- تعزيز لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية التعاونَ الدولي من أجل الاضطلاع بمهامها المعيارية بموجب الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات

8-1 تيسير إشراك أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك المجتمع المدني، في عمل اللجنة، بسبل منها طرائق المشاركة عن بعد.

8-2 القيام، داخل اللجنة، بتيسير تبادل المعلومات والمعارف فيما بين الدول والهيئات المنشأة بموجب معاهدات (منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات) بشأن الالتزامات السياساتية الدولية وجدولة المواد في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

2- منع الجريمة المنظمة ومكافحتها

النتيجة 1- وضع وتنفيذ أطر وسياسات وبرامج قانونية أكثر فعالية للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

1-1 تعزيز الدعم المقدم إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة وهيئاته الفرعية.

2-1 تيسير الأداء الفعال لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها.

3-1 تعزيز القدرة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والتشريعية على الصعيدين الوطني والإقليمي وفقا لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها.

4-1 تعزيز الدعم المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالجريمة السيبرانية.

النتيجة 2- تحسين الكشف عن الجرائم المنظمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا وتقديم المساعدة لضحاياها

2-1 دعم تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية عبر الحدود من أجل تعطيل الجماعات الإجرامية المنظمة وتفكيكها وتقديم الجناة إلى العدالة.

2-2 زيادة القدرة على تقديم المساعدة إلى ضحايا الجريمة المنظمة وإعادة إدماجهم في المجتمع.

2-3 زيادة قدرة أعضاء الادعاء العام والقضاة على الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم المنظمة والجرائم المالية المتصلة بها والفصل فيها.

2-4 زيادة القدرة على تصميم وتنفيذ نظم فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدفقات المالية غير المشروعة.

2-5 زيادة الدعم المقدم للتحقيق في الجرائم التي تضر بالبيئة والملاحقة القضائية لمرتكبيها والفصل فيها.

النتيجة 3- إنشاء آليات لجمع البيانات وتحليلها بصورة منهجية من أجل رصد اتجاهات وأنماط أنشطة الجريمة المنظمة

3-1 زيادة الدعم المقدم لتعقب أساليب العمل الجديدة التي تعتمدها شبكات الجريمة المنظمة.

3-2 توفير حزم دعم شاملة لجمع البيانات بشأن التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة من أجل توجيه التدابير التي يتخذها نظام العدالة الجنائية للتصدي لها.

النتيجة 4- التصدي للجريمة السيبرانية بفعالية أكبر

4-1 توفير الدعم الفني لآليات التعاون الدولي من أجل التصدي للجريمة السيبرانية.

4-2 تقديم المساعدة لتوفير قدرات معززة ومتخصصة في مجال التصدي للجريمة السيبرانية من خلال منع الجريمة وكشفها والملاحقة القضائية لمرتكبيها والفصل فيها.

3- منع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتهما

النتيجة 1- تمكُّن الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية للدول من منع ومكافحة مخاطر الفساد والجرائم الاقتصادية تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوصيات الصادرة عن آلية استعراضها، بسبل منها تعزيز الشفافية في إدارة المالية والمشتريات العمومية

1-1 تقديم خدمات الدعم القانوني والسياساتي والبرنامجي إلى البلدان لمنع الفساد ومكافحته، بسبل منها تعزيز الشفافية في إدارة المالية والمشتريات العمومية.

2-1 مساعدة البلدان في إنشاء مؤسسات قوية للتصدي للفساد، إضافة إلى آليات أو هيئات للإشراف على أدائها.

3-1 تكثيف الدعم المقدم لتعزيز نزاهة السلطة القضائية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية.

4-1 توافر القدرة لدى البلدان على تطبيق نهج قائم على المخاطر عند تصميم تدابير التصدي للفساد في جميع القطاعات، مثل الصحة والبيئة.

النتيجة 2- اتخاذ الممارسين وسائر أصحاب المصلحة إجراءات فعالة لمنع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتهما

1-2 قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتطوير المعارف والمهارات المكيفة خصيصاً لدى الممارسين وأصحاب المصلحة في مجال كشف الفساد والجريمة الاقتصادية ومنعهما والتحقيق والفصل فيهما ومكافحتهما.

2-2 تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية من أجل المشاركة بنشاط في منع الفساد ومكافحته.

3-2 زيادة الدعم المقدم للنظم المالية الوطنية من أجل منع الفساد وغسل الأموال ومكافحتهما.

4-2 تعميم تدابير مكافحة الفساد بانتظام في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبرامج المساعدة التقنية، بسبل تشمل عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

النتيجة 3- تنفيذ صناع السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة الآخرين حلولا مبتكرة قائمة على المعرفة لمنع الفساد ومكافحته

1-3 زيادة القدرة على إنتاج وتحليل البيانات المتعلقة بالفساد ومكافحته واستخدام آليات البحث والرصد للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

2-3 دعم الدراسات والتقارير الوطنية المتعلقة بانتشار وأنماط الرشوة وسائر أشكال الفساد.

3-3 توفير أدلة على الصلات القائمة بين الفساد والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة لدعم عملية وضع السياسات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

النتيجة 4- زيادة التعاون داخل المؤسسات الحكومية وفيما بينها على المستويات المحلي والإقليمي والدولي من أجل منع الفساد ومكافحته، بما يشمل قضايا استرداد الموجودات

4-1 دعم البلدان في تنفيذ عمليات متوازية وتنسيق مبادرات سياساتية من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بعائدات الفساد.

4-2 تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال تعقب الموجودات التي سرقها المسؤولون عن طريق أعمال الفساد، وضبطها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها.

4-3 دعم تعزيز المساعدة التقنية المنسقة في مجال مكافحة الفساد فيما بين البلدان المتلقية والجهات المقدمة للمساعدة على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف.

النتيجة 5- مشاركة الدول الأعضاء بنشاط في العمليات الحكومية الدولية لتسريع وتيرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

5-1 تقديم الدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئاته الفرعية، وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، من أجل النهوض بجدول أعمال مكافحة الفساد.

5-2 تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ الالتزامات المقدمة في إطار الاتفاقية وفي سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد وتيسير متابعة التوصيات التي قدمتها آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية.

5-3 تقديم الدعم الفني لبدء المرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ.

5-4 الدعوة إلى تعزيز الجهود المحلية والمتعددة الأطراف لمكافحة الفساد، بسبل منها تنفيذ الاتفاقية.

4- منع الإرهاب ومكافحته

النتيجة 1- تدابير أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة في مجال العدالة الجنائية للتصدي لجميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب

1-1 زيادة قدرة نظم العدالة الجنائية على الكشف عن جرائم الإرهاب والتحقيق فيها والملاحقة القضائية لمرتكبيها والفصل فيها.

1-2 زيادة قدرة الدول الأعضاء على إعادة تأهيل وإعادة إدماج المدانين بجرائم الإرهاب.

النتيجة 2- زيادة التعاون الدولي من أجل منع وكشف القضايا المتصلة بالإرهاب والفصل فيها

2-1 زيادة قدرة موظفي العدالة الجنائية وغيرهم من مسؤولي مكافحة الإرهاب على التعاون الجنائي الفعال في المسائل المتعلقة بالإرهاب عبر الحدود، بسبل منها تبادل المساعدة القانونية.

2-2 زيادة قدرة الموظفين الوطنيين العاملين في مجالات المعلومات الاستخباراتية والعدالة الجنائية وأمن الحدود على التعاون عبر الحدود لكشف الأعمال الإرهابية والتصدي لها.

النتيجة 3- تطبيق التدابير المراعية لحقوق الإنسان والرامية إلى درء التطرف المفضي إلى العنف تطبيقا أوسع نطاقا وأكثر فعالية، مع التركيز على حماية الأطفال والشباب والنساء وضحايا الإرهاب والفئات الضعيفة، في سياق التصدي للإرهاب

3-1 تدريب موظفي العدالة الجنائية وغيرهم من المسؤولين الوطنيين على درء التطرف المفضي إلى العنف.

3-2 تزويد الأطفال والشباب والأسر والفئات الضعيفة بأدوات لتمكينهم من مقاومة التطرف المفضي إلى العنف.

3-3 تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات واستجابات قائمة على الأدلة من أجل توفير العدالة وإعادة التأهيل لضحايا الإرهاب.

النتيجة 4- تنفيذ واعتماد الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب وغيره من المعايير ذات الصلة

4-1 تقديم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعمَ لعميات التصديق على الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب.

4-2 تقديم المساعدة التشريعية لتيسير الامتثال للإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب وغيره من المعايير ذات الصلة.

النتيجة 5- زيادة اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ونهج فعالة وقائمة على حقوق الإنسان ومسؤولة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب

5-1 دعم وترويج وضع سياسات واستراتيجيات ونهج مراعية لحقوق الإنسان وقائمة على الأدلة لمنع الإرهاب ومكافحته.

5-2 تيسير تعزيز تنفيذ سياسات واستراتيجيات ونهج مراعية لحقوق الإنسان وقائمة على الأدلة لمنع الإرهاب ومكافحته.

5- منع الجريمة والعدالة الجنائية

النتيجة 1- تعزيز إمكانية وصول الجميع إلى العدالة من خلال نظم للعدالة الجنائية أكثر فعالية وإنصافا وخضوعا للمساءلة، تشمل أجهزة الشرطة والادعاء العام والقضاء

1-1 دعم مؤسسات إنفاذ القانون لتمكينها من توفير خدمات شرطية قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني وتعزيز خضوعها للمساءلة أمام المجتمع المحلي.

1-2 تقديم الدعم لتعزيز نزاهة السلطة القضائية ومساءلتها واستقلاليتها.

1-3 تلقي أجهزة الادعاء العام والمحاكم الدعم في أداء مهامها بفعالية في ظل احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المحتكين بنظام العدالة الجنائية.

النتيجة 2- منع الجريمة على نحو أكثر فعالية وارتكازا على المجتمع المحلي والمعارف

2-1 زيادة القدرة على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للجميع وقائمة على الأدلة لمنع الجريمة.

2-2 زيادة الوصول إلى برامج وتدخلات شاملة للجميع وقائمة على الأدلة لمنع الجريمة تستهدف عوامل الخطر المرتبطة بالجريمة والعنف.

2-3 دعم توسيع نطاق مبادرات الوقاية التي تركز على الشباب، بما في ذلك المبادرات الرياضية والأسرية، وتمكين فئة الشباب من أن تكون شريكا في الحد من الجريمة والعنف.

النتيجة 3- منع العنف ضد النساء وزيادة فرص النساء والفتيات ضحايا العنف أو ذوات الأوضاع الهشة في الوصول إلى العدالة المراعية للمنظور الجنساني

3-1 زيادة قدرة المهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية على منع العنف ضد النساء والتصدي له، بما في ذلك عمليات القتل بدافع جنساني.

3-2 قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير تصميم وتنفيذ تدخلات شاملة للجميع لمنع العنف ضد النساء والتصدي له، بالشراكة مع جميع القطاعات ذات الصلة والمجتمع المدني.

3-3 تقديم خدمات استشارية قانونية من أجل مواءمة الأطر التشريعية والسياساتية والمؤسسية بشأن العنف ضد النساء مع المعايير الدولية.

3-4 تقديم المساعدة للبلدان في تحسين التوازن بين الجنسين في قطاع العدالة الجنائية، لا سيما على صعيدي صنع القرار والإدارة، وفي تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في قطاع العدالة.

النتيجة 4- تعزيز منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، بما في ذلك العنف الذي يمارسه كل من الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة، وتعزيز إمكانية وصول الأطفال إلى العدالة

4-1 تقديم الخدمات الاستشارية القانونية من أجل مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية الوطنية مع القانون الدولي ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة.

4-2 زيادة قدرة المؤسسات والجهات الفاعلة الرئيسية في نظم العدالة والأمن والرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة وحماية الأطفال على وضع الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

4-3 تعزيز التنسيق والتعاون الشامل للقطاعات بين نظم إنفاذ القانون والعدالة والأمن والرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم وحماية الطفل، وكذلك مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

4-4 زيادة قدرة الأطفال والعاملين مع الأطفال ومن أجلهم على مقاومة العنف و/أو إعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع.

النتيجة 5- تنفيذ إصلاحات شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال إصلاح نظام العقوبات والسجون بغية الحد من الإفراط في استخدام الاحتجاز واكتظاظ السجون والتحديات الأخرى المتعلقة بالسجون، بما في ذلك التطرف والتطرف العنيف داخل السجون

5-1 تعزيز قدرة المهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية على استخدام التدابير غير الاحتجازية في الحالات المناسبة وضمان تناسب العقوبات، بغية تجنب الإفراط في استخدام الاحتجاز.

5-2 تجهيز خدمات السجون بشكل أفضل لضمان احتجاز السجناء، بمن فيهم المتطرفون العنيفون، في ظروف تتسم بالأمان والأمن والمعاملة الإنسانية، تماشيا مع المعايير الدولية.

5-3 تحسين آفاق إعادة إدماج الجناة في المجتمع بفضل توافر بيئات سجون تأهيلية وخدمات دعم مجتمعية.

النتيجة 6- تعزيز تنفيذ الالتزامات السياساتية العالمية المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

6-1 تقديم الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في الفترة 2021-2025، لكي تتابعها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

6-2 تقديم الدعم الفني للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك ترجمة الإرشادات المقدمة من المؤتمر الرابع عشر بشأن السياسات والمبادرات العملياتية المبدعة والخلاقة.

6-3 تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما لجنة وضع المرأة، فضلا عن المجتمع المدني، في عمل اللجنة، بسبل منها طرائق المشاركة عن بعد.

معلومات بيانية

	الرسم	النص
-1	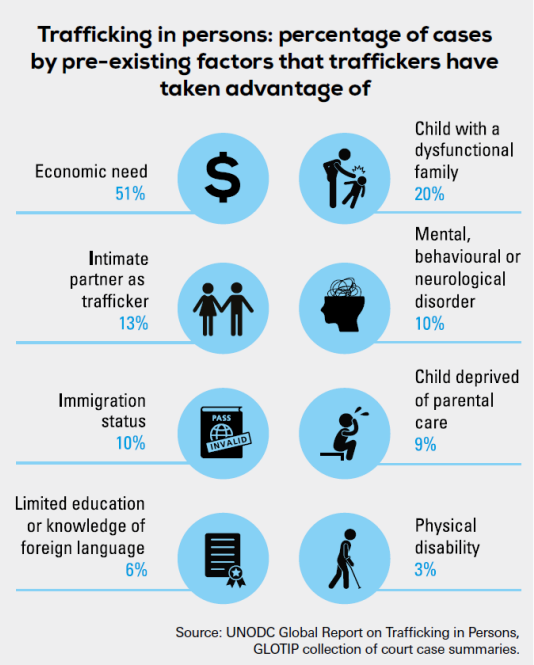	**الاتجار بالأشخاص: النسبة المئوية للحالات المتسمة بعوامل موجودة سابقا استغلها المتجرون** الحاجة الاقتصادية 51٪ طفل لديه عائلة مضطربة 20٪ الشريك الحميم كمتَّجر 13٪ اضطراب عقلي أو سلوكي أو عصبي 10٪ الوضعية كمهاجر 10٪ طفل محروم من الرعاية الوالدية 9٪ محدودية التعليم أو المعرفة باللغات الأجنبية 6٪ الإعاقة البدنية 3٪ المصدر: التقرير *العالمي عن الاتجار بالأشخاص* الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ملخصات القضايا المعروضة على المحاكم الخاصة بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.
-2	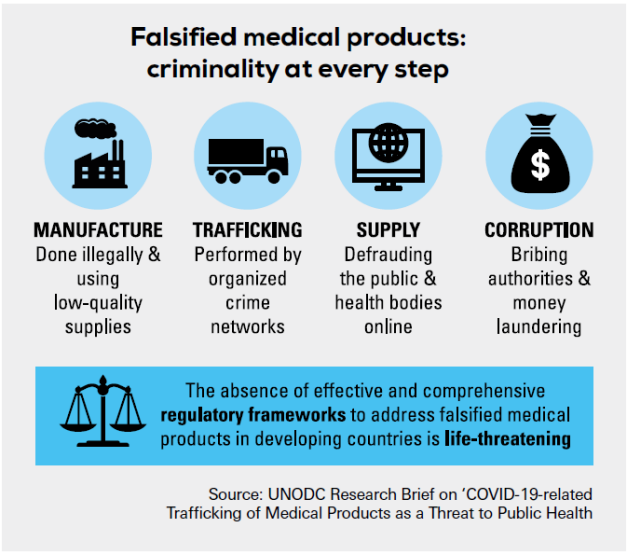	**المنتجات الطبية المزيفة: الإجرام في كل خطوة** **التصنيع** بصورة غير قانونية وباستخدام مدخلات منخفضة الجودة **الاتجار** الذي تقوم به وتنظمه شبكات الجريمة المنظمة **العرض** من خلال الاحتيال على الهيئات العمومية والصحية عبر الإنترنت **الفساد** المتمثل في رشوة السلطات وغسل الأموال يمثل عدم وجود **أطر تنظيمية** فعالة وشاملة للجميع للتصدي للمنتجات الطبية المزيفة في البلدان النامية **تهديدا للحياة** المصدر: الموجز البحثي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان COVID-19-related Trafficking of Medical Products as a Threat to Public Health.

-3	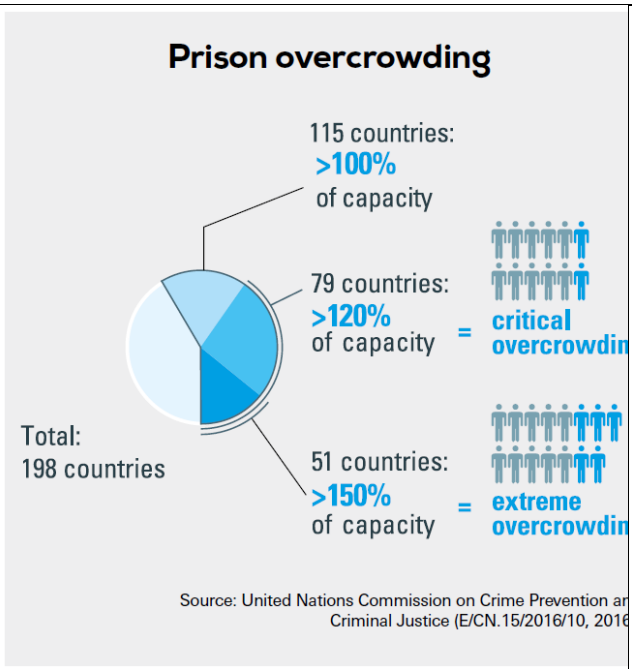	**اكتظاظ السجون** 115 بلدا: >100٪ من الطاقة الاستيعابية 79 بلدا: >120٪ من الطاقة الاستيعابية المجموع: 198 بلدا = اكتظاظ كبير 51 بلدا: >150٪ من الطاقة الاستيعابية = اكتظاظ شديد المصدر: لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2016/102016).
-4	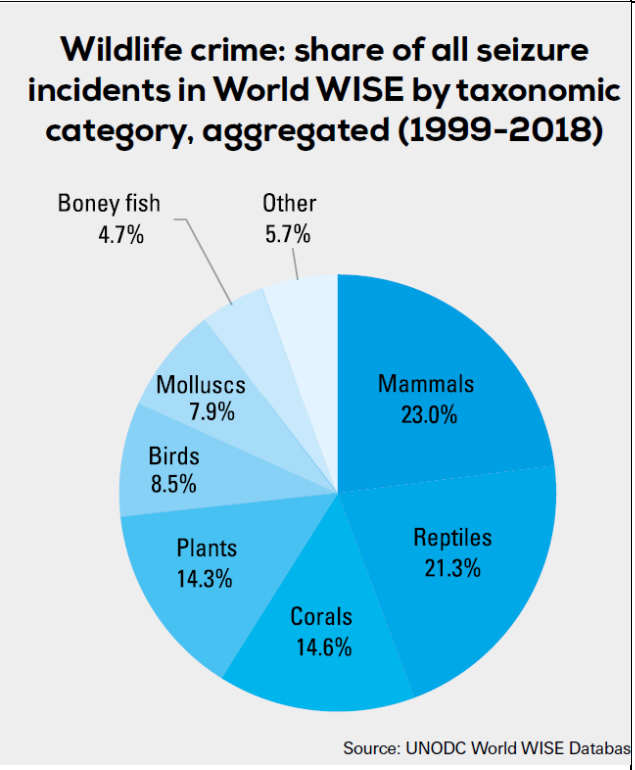	**الجرائم ضد الأحياء البرية: الحصة من مجموع عمليات الضبط المدرجة في قاعدة البيانات العالمية للمضبوطات من الأحياء البرية، حسب فئة التصنيف، مجمعة (1999–2018)** ثدييات 23,0٪ زواحف 21,3٪ مرجان 14,6٪ نباتات 14,3٪ طيور 8,5٪ رخويات 7,9٪ أسماك عظمية 4,7٪ فئات أخرى 5,7٪ المصدر: قاعدة البيانات العالمية للمضبوطات من الأحياء البرية (World WISE) التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

-5	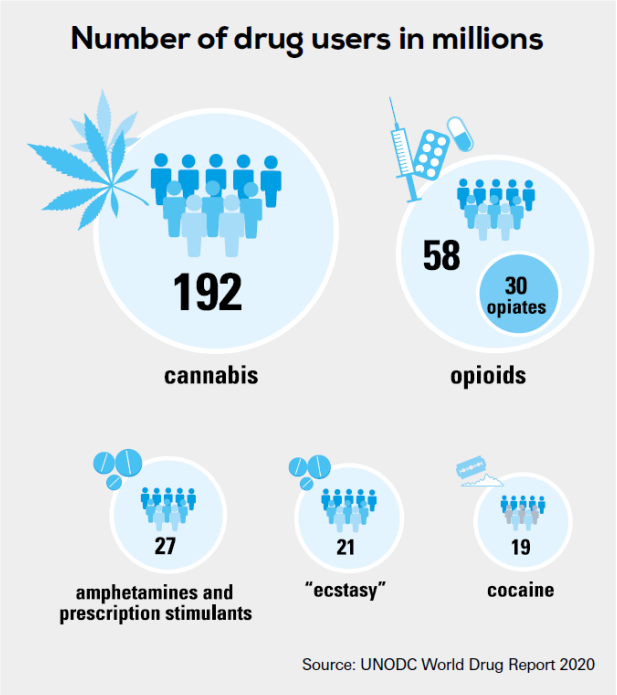	**عدد متعاطي المخدرات بالملايين** 192 قنب 58 مؤثرات أفيونية 30 مؤثرات أفيونية 27 أمفيتامينات ومنشطات موصوفة طبيا 21 عقار "الإكستاسي" 19 كوكايين المصدر: تقرير المخدرات العالمي 2020.